الحكيم يدعو إلى مجلس اتحادي يجنّب العراق المحاصصة والصراعات

بغداد / المدى

أوضح رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمّار الحكيم في كلمة خلال انعقاد الملتقى الثقافي الاسبوعي للمجلس الاعلى في بغداد أن الدستور العراقي نص في مادته ٦٥ على ضرورة انشاء المجلس الاتحادي، والذي اعتبر الغرفة التشريعية الثانية المكملة لدور مجلس النواب، كما في العديد من البلدان الديمقراطية.. موضحًا ان هذا المجلس هو الهيئة التي يقاس بها مدى فاعلية قوانين وتشريعات مجلس النواب.

واشار الى انه في الدورة السابقة كان مجلس الرئاسة يتولى بعض واجبات المجلس الاتحادي، حيث تعرض على مجلس الرئاسة التشريعات التي كان يصادق عليها أو ينقضها، ويعيدها الى مجلس النواب من جديد، ولكن مجلس الرئاسة انتهى في الدورة السابقة، واليوم رئاسة الجمهورية ليس لها مثل هذه الصلاحيات، وفقدنا عنصر التوازن، والتأكد من صحة المسارات والقوانين التي تشرع في مجلس النواب.

واكد ان اهمية المجلس الاتحادي تنبع من كونه الجهة المخولة بهذه الواجبات بحسب الدستور العراقي، ولذلك فإن أهميته تحتم الإسراع في تشريع قانونه، الذي سيحدد مهمة وطبيعة تنفيذه بعيدًا عن الترضيات السياسية والمحاصصات الفئوية... وقال "نريد مجلسًا اتحاديًا متوازنًا يضمن حقوق المحافظات والأقاليم، ويكون عنصرًا اساسيًا في التأكد من صحة المسارات التشريعية التي يقوم بها مجلس النواب".

يذكر ان المادة ٦٥ من الدستور العراقي تنص على أن: يتم إنشاء مجلس تشريعي يُدعى بـ (مجلس الاتحاد) يضمّ ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم تكوينه، وشروط العضوية فيه، واختصاصاته، وكل ما يتعلق به، بقانون يسنّ بغالبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

واضاف الحكيم ان حل مشاكل المواطنين وتوفير الخدمات الضرورية لهم يمثل أولوية، ويجب على جميع المسؤولين الالتفات اليها والعمل عليها. واشار الى انه لا يمكن ان تتحقق هذه الخدمة وتتوافر الرفاهية لجميع المواطنين العراقيين الا حينما تجتمع القوى الوطنية وتتفاهم في ما بينها، وتحل مشاكلها، حتى تكون فريق عمل واحدًا في خدمة الناس. وشدد على ان الحوار والتواصل والمصارحة ومناقشة الامور بجدية كبيرة بين القيادات والقوى السياسية في البلاد تمثل مدخلاً اساسيًا لحل المشاكل ومعالجة هموم المواطنين.

ودعا الحكيم القوى السياسية الى عدم اثارة النعرات الطائفية والقومية والمناطقية وتأليب مشاعر المواطنين بعضهم ضد البعض الآخر. وقال "إننا بحاجة الى خطاب وطني اصيل يهدئ النفوس، ويطيب الخواطر، ويقرب المواطنين بعضهم من بعض، ويخلق حالة من الوئام الوطني، الذي يساعد على التقدم الى الامام من خلال خطاب وطني، وليس خطابًا تحريضيًا."

عمار الحكيم

تراجع الوضع الأمني

حول الوضع الأمني في البلاد، اشار الحكيم الى انه مازال يشهد خروقات واضحة من خلال التفجيرات والعبوات الناسفة والاغتيالات في العديد من المحافظات العراقية، وصولاً إلى محافظات كانت تتسم بمستوى مقبول من الأمن، ولكن الإرهاب يطالها اليوم، والمجموعات الاجرامية تدخل في هذه المحافظات، لتقوم بعمليات الاغتيال لمعتمدي المراجع الدينية ولشيوخ العشائر ولنخب واساتذة وعقول.

واشار الى ان طبيعة هذا الاستهداف تتطلب وقفة طويلة عن السبب في استهداف هؤلاء وصولا الى الضباط ورجال الامن والمسؤولين وعموم المواطنين. وقال ان هذه الحالة تحتاج التعرف إلى الجهات التي تقف وراءها، واتخاذ الاجراءات الكفيلة للحد من هذا التراجع الامني، من خلال خطط غير تقليدية واجراءات سريعة ومسك زمام المبادرة بتفكيك وملاحقة وضرب شبكات الارهاب وتطوير القدرات الاستخبارية التي ستجعل الاجهزة الامنية والعسكرية قادرة على القيام بواجباتها وحماية البلاد والمواطنين، ولتطمئن الشركات العراقية والاجنبية العاملة في البلاد، وتستمر وتيرة وعجلة البناء والاعمار وتوفير الخدمات للمواطنين بشكل افضل.

حرائق الوزارات

وأشار الحكيم الى نشوب حريق في إحدى الوزارات السيادية الحساسة أخيرًا، وقال إن هذه الحوادث صارت تحصل في وزارات عدة، لكنه كلما شكلت لجنة للتحقيق، خرجت لتقول إن السبب هو تماس كهربائي، "ولا نعرف أي صدفة هذه دائمًا بأن يكون التماس الكهربائي في صالات الأرشيف والوثائق المهمة.

ودعا المسؤولين الى تشكيل لجان تنظر بشكل جدي في مثل هذه الحرائق، خشية من أن تكون للتغطية على الفساد، فيراد إخفاؤها، من خلال مثل هذه الحرائق، والتي تحت ذريعتها تتلف الوثائق، التي تشير الى تورط هذا المسؤول أو ذاك بالفساد، الذي اصبح العراق يئن منه بشكل يستوجب وضع حد له.

الحاجة إلى إنقاذ الدستور

واكد الحكيم حاجة الدستور العراقي الى قوانين وتعليمات تفسر مواده، وتضع السياقات التنفيذية لتطبيقها بشكل سيجعل السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية تسير في الاتجاه الصحيح، ضمن ما اراده المشرّع في الدستور واستفتى عليه الشعب العراقي. وقال إن هناك أكثر من ٥٠ مادة دستورية لا بد من تفسيرها، وتحديد وسائل تطبيقها بقوانين، ومما يؤسف له أن اكثر هذه المواد لم تفسر ولم تنظم آليات العمل بها بقوانين حتى الآن، مما جعل الدستور معطلاً في مساحات مهمة منه، نتيجة غياب هذه التشريعات والقوانين المنظمة للمواد الدستورية، ولا يزال الامر يستوجب الرجوع الى قوانين مجلس قيادة الثورة السابق والجهات التشريعية الاخرى في عهد النظام السابق.

واكد ان هذا الخلل يدفع الى رفع شعار حماية الدستور عبر تشريع هذه القوانين وتحديد هذه اللوائح والسياقات، التي من خلالها يتم العمل بالدستور وتطبيق مواده بالشكل الصحيح.

المرأة العربية بين نوبل والمشاركة في القرار السياسي

وحول دور المرأة العربية في الحياة السياسية، اشار الحكيم بارتياح الى فوز السيدة نعمة بنت جميل في انتخابات مجلس الشورى العُماني، وان كانت الفائزة الوحيدة في هذه الانتخابات النيابية من بين ٧٧ مرشحًا من الرجال، الا انها تمثل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح. واكد الايمان بدور المرأة العربية وضرورة مشاركتها في القرار السياسي وإدارة البلاد. واوضح ان العراق يمتلك اكثر نسبة من السيدات في مواقعه التشريعية والنيابية وحضورهن في اكثر مفاصل الدولة. وقال "سعدنا كثيرًا قبل ذلك بفوز السيدة اليمنية المناضلة توكل كرمان بجائزة نوبل للسلام، وهي اول امرأة عربية تحوز هذه الجائزة، ومن يتعرف إلى تاريخ هذه السيدة وشجاعتها ومواقفها في الدفاع عن حقوق الشعب اليمني يعرف جيدًا أهمية واستحقاقها لجائزة نوبل.

رئيس حكومة كردستان إلى بغداد الثلاثاء

يستعد رئيس حكومة كردستان برهم صالح الى التوجه الى بغداد على رأس وفد كردي رسمي لإجراء مفاوضات مع المسؤولين في الحكومة المركزية من أجل حل الملفات العالقة بين الطرفين.

وقال مستشار رئيس الوزراء العراقي لشؤون إقليم كردستان عادل برواري إن الوفد الكردستاني الحكومي سيصل إلى بغداد خلال الأيام الثلاثة المقبلة. واضاف ان برهم صالح سيطرح على رئيس الوزراء نوري المالكي كل القضايا العالقة، وسبق ان تم الاتفاق على حلها في اربيل في اواخر العام الماضي، كما سيستمع إلى الحلول التي سيقدمها المالكي. وقال إن صالح سيطلب من رئيس الوزراء تحديد سقف زمني لتنفيذ مطالب الأكراد، متوقعا تشكيل لجان مشتركة بين حكومتي بغداد وأربيل للعمل على تنفيذ الاتفاقات.

وكان أحد نواب التحالف الكردستاني كشف عن تعهدات وقعها المالكي لمسعود البارزاني خلال تشكيل الحكومة الحالية، ومنها تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، والخاصة بالمناطق المتنازع عليها خلال سنتين، اضافة الى تخصيص ميزانية لقوات حرس الاقليم "البيشمركة" من ضمن موازنة وزارة الدفاع العراقية خلال سنة، وإقرار قانون النفط والغاز المتفق عليه في ستة أشهر.

يذكر ان وفد التحالف الكردستاني، الذي زار بغداد قبل ايام، قد بحث القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان، واشار الى أنه جاء لإنقاذ العملية السياسية من المخاطر التي تحيق بها. وقال رئيس الوفد فاضل ميراني إن "الزيارة تأتي من منطلق مشاركة الكرد الاصيلة في الوطن، ولإنقاذ العملية السياسية من المخاطر التي تحيق بها"، مبينًا أن العملية السياسية لا تسير في الاتجاه الذي يمكنها من تلبية مطالب الشعب.

برهم صالح

وتزايدت حدة التوتر بين حكومتي بغداد وأربيل أخيرًا على خلفية عدم تطبيق المادة الدستورية ١٤٠ المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها، ورفض إقليم كردستان مسودة لقانون النفط والغاز أقرّتها الحكومة العراقية، وبعثت بها الى مجلس النواب للتصويت عليها. ويقول الإقليم إن مسودة القانون تحصر الصلاحيات بيد الحكومة الاتحادية في إدارة الثروة النفطية على حساب الإقليم والمحافظات، لكن بغداد ترد مؤكدة أن النفط ملك للشعب العراقي وفقاً لدستور البلاد، ولا يحق لأي محافظة أو اقليم بأن يبسط سيطرته على الثروة النفطية.

وقد وصلت حدة هذه الخلافات الى مرحلة بحث فيها بارزاني في الثالث عشر من الشهر الماضي مع النواب والوزراء الكرد امكانية سحب الثقة عن حكومة المالكي. وفي وقت سابق من الشهر الماضي، هددت الكتلة الكردستانية في مجلس النواب العراقي بنشر محاضر اجتماعات اربيل قبيل الوصول إلى اتفاق تشكيل الحكومة، في حال استمرت أطراف سياسية في تنصلها من تلك الاتفاقيات المبرمة. وتشير مصادر سياسية إلى أن هذه المحاضر تتعلق بجلسة مغلقة حضرتها ثلاث شخصيات سياسية، هي بارزاني وعلاوي والمالكي، وتم على أثرها التوقيع على اتفاقيات عدة، لم يعلن عن محتواها رسميًا لغاية الآن.

وتهدف مباحثات الوفد الكردي الى بغداد، التي ستشمل لقاءات مع رئيسي الجمهورية جلال طالباني والحكومة نوري المالكي وقادة الكتل السياسية، الى التوصل إلى إنهاء الخلافات بين الحكومتين المركزية والكردستانية، تمهيدًا لأخرى يجريها رئيس حكومة الاقليم برهم صالح، وسط دعوات إلى تشكيل لجنة سياسية، لبحث العلاقة بين الطرفين وبؤر التوتر في المحافظات، في خضم مخاوف من الإخفاق في تحقيق الشراكة الوطنية الحقيقية، وتصاعد مظاهر العنف في البلاد ومعالجة المشاكل بين الإقليم وبغداد.

مستشار للمالكي: العراق سيُبقي أقل من ألف مدرب أميركي

جيش امريكي

بغداد / المدى

كشف مستشار لرئيس الحكومة العراقية نوري المالكي امس الخميس، عن توجه العراق إلى الإبقاء على أقل من ألف مدرب عسكري أميركي بعد الموعد المقرر لانسحاب الجيش الأميركي من البلاد في نهاية العام الحالي.

ويأتي هذا التصريح بعد ١٠ أيام من إعلان المالكي أنه يتوقع ان تحتاج بلاده إلى عدد من المدربين اقل مما اقترحته واشنطن، أي أقل من ٣ آلاف عسكري.

وأوضح المالكي في مقابلة مع "رويترز" ان الأميركيين اقترحوا إبقاء ٣,٤٠٠ جندي في العراق، مؤكدا ان بغداد ليست في حاجة إلى مثل هذا العدد من المدربين.

ويبدو أن هذه النقطة ستضاف إلى نقطة الخلاف الرئيسة المتمثلة بمنح الحصانة القضائية للمدربين.

وقال مستشار رئيس الوزراء للشؤون العلاقات الخارجية عبد الحسين حميد الجابري لوكالة كردستان لأنباء (آكانيوز) ان "عدد المدربين الأميركيين لن يتجاوز ألف مدرب".

وأضاف أن "الحكومة العراقية ستستمر بمباحثاتها مع الجانب الاميركي لإيجاد بدائل عن الحصانة للمدربين".

وكان المالكي قد حصل هذا الشهر على دعم من زعماء سياسيين عراقيين لبقاء عدد من القوات الأميركية كمدربين ولكن دون حصانة قانونية تطالب بها واشنطن كجزء من اتفاق للإبقاء على قوات أميركية في العراق، وهو ما قد يعرقل قرب التوصل إلى اتفاق نهائي.

لكن المالكي رجح إكمال المفاوضات بهذا الصدد في منتصف الشهر المقبل، موضحا ان المفاوضات تتركز على تحديد الوضع القانوني للجنود الأميركيين في العراق.

وبعد إنهاء العمليات القتالية العام الماضي من المقرر مغادرة آخر قوات أميركية وعددها ٤٤ ألف جندي العراق بحلول نهاية العام بموجب بنود اتفاقية أمنية ثنائية.

تقرير أميركي يكشف الانتهاكات بحق حرية الصحافة في العراق

انتهت الصحافة العراقية الى ما لم يكن يفترض ان تنتهي اليه. فعندما أطاحت القوات الأمريكية بصدام حسين، افتخرت ادارة الرئيس جورج بوش بظهور ما وصفته بالصحافة الحرة والمفتوحة في العراق. وأنفقت الادارة أكثر من ٥٠٠ مليون دولار لتطوير تلفزيون العراقية الجديد والمحطات الإذاعية وتدريب الصحافيين الشباب العراقيين، وهو مبلغ لم يسبق لواشنطن ان أنفقته على مثل هذا النوع من البرامج.

ويقول تقرير نشرته مجلة "ناشيونال جورنال" الأميركية انه بدلا من تأسيس صحافة حرة يبدو العراق اليوم أشبه الصين وليس بأميركا. وبدأ الهجوم على الصحافة يوم ١٧ شباط هذا العام، مع مقتل الصحفي هلال الأحمدي في الموصل، والذي ركز على الفساد الحكومي. وبعد سبعة أيام، اقتحم جنود مكتب مرصد الحريات الصحفية، وهو احد المنظمات المستقلة المدافعة عن الصحافيين. ويقول زياد العجيلي، مدير المرصد "إنهم يريدون منا إغلاق المرصد كي يمهدوا الطريق أمام ما يعتزمون القيام به". وصادرت القوات أقراصا صلبة وكاميرات، وغيرها من الملفات الخاصة بالمرصد.

في الأسبوع التالي، احتج عشرات الآلاف من الشباب العراقيين على أداء الحكومة، استجابةً لاحتجاجات الربيع العربي. أولا، بدأ وكلاء الحكومة العراقية باعتقال صحافيين كانوا يغطون الاحتجاجات، ومصادرة كاميراتهم وأجهزة الكمبيوتر المحمولة. اكتسحت فرق أمنية وضربت عشرات المتظاهرين واستخدمت الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والرصاص لتفريق الحشود. وقتل تسعة عشر شخصا واعتقل عدة آلاف. ويقدر العجيلي انه تم القبض على ١٦٠ صحافيا في غضون خمسة أيام من الاحتجاجات. وقال انه تم اعتقال وضرب المئات من الصحافيين الآخرين في الأشهر التي تلت.

واعتقل علي السومري وهو محرر في صحيفة الصباح المملوكة للدولة ، يوم ٢٥ فبراير بينما كان يتناول طعام الغداء مع الصحفي هادي المهدي(الذي تم اغتياله لاحقا في منزله) واثنين من الصحافيين العراقيين الآخرين. ضرب الجنود الصحافيين الأربعة بالعصي الخشبية وبأعقاب بنادقهم. ثم قام الجنود باعتقال الصحافيين. وقال السومري "اعتقدت انهم سيقتلوننا". تم التحقيق مع الصحافيين الأربعة لساعات واتهموا بأنهم بعثيون. ثم أطلق سراحهم لاحقا في اليوم نفسه وهم يحملون في أجسادهم كدمات ونزيفا.

بعد ذلك جرى اغتيال الصحفي هادي المهدي. ويعتقد أصدقاء الأخير، أنهم يعرفون بالفعل من قام باغتياله: الأتباع الموالون لرئيس الوزراء نوري المالكي وحكومته التي تقول إنها تحقق في مقتله. كما يعتقد أصدقاء المهدي أن اغتيال الأخير يأتي في إطار حملة حكومية هائلة على الصحافة.

لم تواجه كل الانتقادات حيال الحكومة مثل هذه المعاملة القاسية. فهناك جناح تابع للتيار لصدري يدير محطة فضائية تلفزيونية وصحيفة وكل منهما ينتقد بانتظام رئيس الحكومة نوري المالكي، ولكن الحكومة لم تتحرك ضدهما بسبب قوة التيار السياسية. ولكن تم إغلاق مكاتب قناة البغدادية في تشرين الثاني الماضي. وقالت الحكومة إن الفضائية كانت تساعد الإرهابيين.

صرنا نخاف كحالنا في عهد صدام

كان للعنف أثر مروع في صفوف الصحافيين. واعترف العديد من الصحافيين العراقيين في لقاءات خاصة انهم قلصوا من تقاريرهم المنتقدة للحكومة أو خففوا من لهجتها. وتقول غادة العاملي مديرة مؤسسة "المدى" الإعلامية: "نشعر بالخوف كما كنا نخاف خلال عهد صدام". وقامت الحكومة بمداهمة مكتب المدى في بغداد في تموز الماضي. واخبر مسؤول من وزارة الداخلية العاملي في وقت لاحق بان عليها أن تكون "أكثر حذرا" بشأن ما تنشره الصحيفة. وتواجه مؤسسة المدى الآن دعوى تشهير غرامتها ٧ ملايين دولار، رفعها اللواء قاسم عطا، المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد التي يسيطر عليها المالكي. ويقول علي حسين مدير تحرير صحيفة المدى، وواحد من أربعة متهمين في دعوى قاسم عطا ان الدعوى "محاولة واضحة لإفلاس جريدتنا وإغلاقها".

وأسهمت إدارة بوش في زرع البذرات الأولى لتخريب الصحافة. إذ أنشأت سلطة الائتلاف المؤقتة التي حكمت العراق بعد الغزو الأمريكي، شبكة الإعلام العراقي وهيئة الإعلام والاتصالات في العام ٢٠٠٤ لتعزيز حرية الصحافة. لكن تلك الهيئات المستقلة هي الآن تحت سيطرة الحكومة العراقية، ويجري استخدامها لنشر الدعاية المؤيدة للحكومة وإسكات الأصوات المنتقدة. ويصف العراقيون تلفزيون العراقية التابع لشبكة الإعلام العراقي بأنه "تلفزيون المالكي". وطبقا لما ذكره مركز مساعدة وسائل الإعلام الدولية، ومقره واشنطن فان هيئة الإعلام والاتصالات تستخدم بشكل روتيني "سلطاتها التنظيمية لتقييد وسائل الإعلام والتضييق على تغطيتها الإخبارية".

من جهته فشل الجيش الأمريكي في أن يكون قدوة حسنة. في تشرين الثاني ٢٠٠٥ ، اكتشف صحفيون أمريكان برنامجا سريا يشرف عليه الجيش الأميركي يدفع أموالا لوسائل الإعلام العراقية كي تنشر مقالات مؤيدة للولايات المتحدة. وفي ٢٠٠٤، أغلق الجنود الاميركان صحيفة الحوزة التابعة للتيار الصدري.

ويقول اللواء جيفري بوكانن، المتحدث باسم الجيش الأمريكي في بغداد، انه "يتشاطر القلق إزاء ما حدث مع وسائل الإعلام هنا"، ويؤكد أن سوء معاملة الصحافيين "ليست سلوكا مسؤولا في دولة ديمقراطية". لكنه يشدد على ان العراق، يملك حرية اكبر في وسائل الإعلام قياسا بمعظم جيرانه، وأضاف "ليس من العدل بمكان تهويل الحالة في العراق."

في غضون ذلك، يقول مسؤولون عراقيون انه ليس هناك شيء يخجلون منه. في مقابلة نادرة مع المجلة، قال اللواء قاسم عطا، وهو صاحب الدعوى بحق صحيفة المدى، ان المدى "ما زالت تنشر الأكاذيب بعد الأكاذيب التي نشرتها عني، ولكن الحكومة تلتزم بحرية الصحافة". وأضاف انه اعتذر شخصيا عن الغارة على مكتب مرصد الحريات الصحفية ، والتي يصر على انها كانت جزءا من عملية تمشيط واسعة في المنطقة بحثا عن إرهابيين محتملين. والتقط عطا مجلدا ازرق قبالة مكتبه، وقال إنه يحتوي على التقارير اليومية التي يتلقاها عن وضع التحقيق في مقتل هادي المهدي. وقال "سوف نحل لغز تلك الجريمة.